الاعارة مقرا بالقيمة لمنكرها بدعي الاجرة حال
فيعطى الاجرة بلا يمين الا ان زادت على
القيمة فيحلف للزائد اما اذا لم تمض مدة
لها اجرة والعين باقية فيصدق من يريده
العين بيمينه في الاولى ولا معنى لهذا الاختلاف
في الثانية او والعين تالفة في الاولى فهو
مقر بالقيمة لمنكرها فان تلفت العين
قبل ردها في الثانية بغير الاستعمال وان
لم تمض مدة لها اجرة اخذ منه قيمة وقت
تلف بلا يمين لانه مقر لها اذ المعار يضمن
بقيمته وقت تلفه والمغصوب باقصى
قيمه من وقت غصبه الى وقت تلفه كما
سياتي في بابه فان كانت قيمته وقت
تلفه دون اقصى قيمه حلف وهو للزائد
انه يستحقه لان غريمه ينكره ويحلف

كتاب الغصب

القصد هنا الاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى
وبصح تقريره لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل اى لا ياكل بعضكم
اموال بعض بالباطل واخبار كخبر ان دماءكم
واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه الشيخان
هو لغة اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما
جهارا وشرعا استيلاء على حق غير وكون منفعة
كاقامة من قعد بمسجد وسوق او غير مال
ككلب نافع وزبل بلا حق كما عبر به في الروضة
بدل قوله كالرافعي عدوانا فدخل فيه ما لو اخذ
مال غيره يظنه ماله فانه غصب وان لم
يكن فيه اثم وقول الرافعي ان الاثم في هذه
حكم الغصب لا حقيقته ممنوع وهو ناظر
الى ان الغصب يقتضي الاثم مطلقا وليس
مرادا وان كان غالبا والغصب كركوبه دابة
غيره وجلوسه على فراشه وان لم ينقلهما
ولم يقصد استيلاء وانزاعه له عن داره
بان اخرجه منها وان لم يدخلها ولم يقصد

للاجرة

Copyright © King Saud University